دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	شواهد المتلازمات اللفظية في "القاموس الألفبائي" و"المعجم العربي الأساسي"
المصدر:	مجلة الدراسات المعجمية - الجمعية المغربية للدراسات المعجمية - المغرب
المؤلف الرئيسي:	النصراوي، الحبيب
المجلد/العدد:	ع5
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	يناير
الصفحات:	77 - 107
رقم MD:	597145
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المعاجم العربية، المتلازمات اللفظية، القاموس الألفبائي، المعجم العربي الأساسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/597145

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

شواهد المتلازمات اللفظية
في "القاموس الألفبائي" و"المعجم العربي الأساسي"

ذ. الحبيب النصراوي
المعهد العالي للغات– تونس

1. تمهيـــد

1.1. الدلالة بين الإفراد والتركيب :

ترتبط الدلالة في القاموس بمعنى مركزيّ متّصل بالوحدة المعجمية حينما ترد منفردة. فهو معنى أساسيّ أو مركزيّ، يتحكّم في عملية الفهم. ولذا فإنّ مفردات المعجم تحمل معاني في ذاتها يتقاسمها جميع المتكلمين؛ وتؤدي معاني عندما تتركب مع غيرها. ووظيفة القاموس حينئذ هي الكشف عن هذه المعاني. لكن مجرد الكشف عن هذه المعاني مهما تنوّعت شروحها لا يمكن أن يرشد إلى طريقة الاستعمال في التراكيب المختلفة باختلاف الرتبة والتضامّ وغيرها من القرائن[1].

من هنا تأتي مصاعب الدلالة بأنواعها في الدرس اللساني عامة وأهمّ قضاياها الشائكة، وقد أخذت حيّزاً هامّاً من جهود اللغويين العرب في وقت مبكّر، ثم من اهتمام اللسانيين الغربيين على اختلاف مدارسهم. ومع تميّز البحث اللغوي بإدراك

(1) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص. 330.

دقيق لخطورة المعنى وتشعّبه، نظراً لأثره الحاسم في الفهم، فقد اتّجهت الدراسات الدلالية اليوم إلى تجاوز مجرّد البحث في دلالات الألفاظ المفردة ووضعها في قواميس وتركيز معانيها الأساسية، إلى توسيع المجال الدلالي إلى أحداث كلامية استقرّت في الاستعمال في شكل تراكيب ذات وظيفة دلالية. وهذا يعني أنّ علم الدلالة مطالب بملاحظة جوانب أخرى تدخل في بنية الوحدة المعجمية كالخاصية التركيبية، وهي موضوع بحثنا.

لكن إذا كانت الدلالة في القاموس ترتبط نظريّاً بأيّ وحدة معجمية تامة[2]، فإنّ هذه الوحدة المعجمية- على بداهتها- ليست دائماً معطى ظاهراً في اللغة، فباستثناء حالة الإفراد التي ترد فيها الوحدة المعجمية في شكل مفردة معلومة متّفق عليها، فإنّ القاموسي مطالب في حالات أخرى بإثبات وجود هذه الوحدة مستعيناً بخاصيتيها الصرفية والتركيبية إلى جانب الخاصية الدلالية. وفضلاً عمّا فيه الباحثون من خلاف حول مفهومها وبنيتها وخصائصها، فإنّ الوحدات المعجمية لا تظهر دائماً في شكل مفردات بسيطة، بل إنّ منها ما يصيبه الحجب فيحذف أو يظهر في شكل ضمائر مستترة أو ظاهرة، أو مختصرات ومنحوتات، ومنها ما تكوّن بنيته أكثر من وحدة؛ فتكون مركبة إذا تكونت من وحدتين أو معقدة إذا تكونت من ثلاث فأكثر، ومنها ما يأخذ شكل جمل جاهزة أو تعابير اصطلاحية ثابتة ذات وظيفة دلالية خاصة[3].

(2) يقول سوسير معرّفاً الوحدة المعجمية : "لا وجود لكيان لغوي إلا بفضل اقتران الدال بالمدلول.. ولا يتسنى لنا ضبط هذا الكيان اللغوي ما لم نعيّن **اللسانيات العامة**، صص. 160-161.

(3) ينظر: ابن مراد: "الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضامّ والتلازم"، بحث قدّم في الندوة الوطنية الثالثة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس، 2 و3 ماي 2003، بعنوان: "التلازم اللفظي والتضامّ".

2.1. المعجم والدلالة المركبة :

في اللغة عدد غير منظور من تعابير تؤدي دلالياً وظائف الوحدات المعجمية العادية، ولكنها في الوقت نفسه لا يمكن أن تعالج بالمنهج الذي تعالج به هذه الوحدات العادية وذلك لارتباطها بخصوصيات دلالية وتركيبية محدّدة؛ كما أنّه لا يمكن لها أن توصف وصفاً كاملاً بقواعد النحو، بل تتطلب وصفا منفرداً، أي من خلال شرح القاموس[4]...

لكنّ ما تحمل من دلالات لا يكشفها شرح مكوناتها في القاموس. فهي بالرغم من تكوّنها من وحدات معجمية مفردة، فإنّها مترابطة نحوياًترابطاً يجعلها ذات قيمة تجميعية تدلّ بشكل غير مجزإٍ على معنى وحيد لكامل التجميع. فتصبح دلالات مكوناتها الأصلية سطحية، بينما ترتبط بكامل المركب دلالة شديدة الخصوصية. وهذا الازدواج الدلالي هو الذي يؤدي غالباً إلى الغموض[5]. فـــ "تضرب إليه أكباد الإبل" مثلاً، مجموعة كلمات لها منفردةً، مداليلُها المعجميةُ، ولكنّها فقدت تلك الدلالات المعجمية عندما ائتلفت مع بعضها. فهذا التعبير ليس مكوناً انطلاقاً من الدوال (تضرب/ أكباد/ إبل) للوحدات المعجمية (ضرب،كبد، إبل). وإنّما أصبح المحدّد لقيمتها الدلالية الجديدة استعمالها الخاص وما يتّصل به من إيحاءات ومجازات نابعة من تجربة الجماعة اللغوية الخصوصية، فهو الذي يخلّصها من دلالاتها القديمة في الذاكرة ويخلق لها قيمة دلالية حضورية.

وهذا معناه أنّ القيمة الدلالية – وهي شرط اعتبار هذه المركبات وحدات معجمية– تنطلق من المفهوم المجرّد للوحدة المعجمية سواء كانت مفردة أو مركبة أو

---

(4) Mel' cuk, *Intr. à la Lexicologie*, p150.

(5) ينظر حول الغموض الدلالي : حلمي خليل: العربية والغموض، ص ص38–44.

معقّدة[6]، بغية الانتقال بالرصيد المعجمي من قوائم مفردات ثابتة إلى نماذج أفرزها الاستعمال. فهي تكشف من خلال نماذج متّصلة بتجارب الجماعة وبمستوى تفكيرهم وطريقة تصورهم للعالم والأشياء، مظاهر حيّة من الاستخدام اللغوي في شكل تراكيب جرّبها متكلمون سابقون في ظروف ثقافية وحضارية مخصوصة، وحفظها معجم اللغة بما حمل من خصائص لغوية وظلال معنوية وحقائق فكرية.

فهي، من هذه الناحية، تنفي عن المعجم صفة التجريد لصلتها بالكلام؛ وتدلّ، من ناحية أخرى، على غنى معجم المتكلم : فإنّ التحكّم في المتلازمات هو أحد العوامل الدالة على التحكّم في اللغة. يبدو ذلك خاصة في الانتقال من لغة إلى أخرى حيث تظهر الخصوصية التي تميّز منهج التعبير في كلّ لغة. من هذه الزاوية، فإنّ التعابير الاصطلاحية ليست على هامش أحداث اللغة، إنّها في صلبها[7].

وتتّجه الدراسات المعجمية والقاموسية اليوم إلى الانفتاح على هذا الصنف من الوحدات المعجمية المركبة أو المعقدة باعتبارها وحدات معجمية يؤدي إهمالها إلى إهمال جزء مهمّ من عبقرية اللغة. ويميّز اللسانيون بين أنواع هذه الوحدات المركبة، فيصنفونها إلى متضامات بنيوية حرّة (combinaisons libres)، وتعابير جاهزة أو متكلّسة (expressions idiomatiques - figées)، وعبارات اصطلاحية أو متلازمات (locutions - collocations). وهذا الصنف الأخير هو الذي يمثل محور بحثنا.

2. المتلازمـــات

1.2. تعريفها :

إذا كان تحديد المتلازمات صعباً، فلأنها تقع من المعجم في المنطقة الضبابية أي بين التأليف الحرّ (combinaison libre)، والتعابير المتكلسة (expressions figées)،

(6) ينظر: Lyons, *Sémantique Linguistique*, p.151.

(7) Margarita, " Construction d'une base de données des collocations", p. 5.

حيث إنّ الحدود بينها غير ظاهرة. فهي ليست محلّ اتّفاق بين اللسانيين[8]. فـ"إنّ المعالجة الدقيقة للمتلازمات وغيرها من التراكيب "العبارية" الخاصة تمثّل مهمّة بالغة الصعوبة في العمل القاموسي"[9]. فمفهوم المتلازمات شأنه شأن عديد المفاهيم اللسانية الأخرى ليس محلّ إجماع، وكثيراً ما عرّفت المتلازمات حسب وجهات النظر التي يعتمدها الباحثون. فلا يوجد بعد منهج موثوق به يضبطها، والقاموسي مطالب بالتمييز بين تعابير جاهزة، وأخرى اصطلاحية أو متلازمة، وتعابير حرّة أو عادية.

وفي أغلب القواميس لا نجد الحدود الفاصلة واضحة بين هذه الأصناف، وهو ما لا نستغربه لأنّ الأمر كذلك غير واضح عند اللسانيين أنفسهم. ومن الدارسين العرب من يخلط بين التلازم والتضامّ مثلاً، ومنهم من تلتبس لديه المتلازمات بظاهرة التوارد اللفظي للمفردة الواحدة، وهي ظاهرة تضيق أو تتّسع بحسب ما للمفردة من اتّساع دلالي ومرونة مجازية تيسّر دخولها في علاقات دلالية وتركيبية متنوعة؛ وهي عند البعض الآخر تتداخل مع التراكيب العادية أو الحرّة، وتفقد بالتالي ميزتها الخصوصية[10].

ومبدأ الخصوصية هذا هو الأساس الذي أقام عليه ابن مراد التمييز بين التلازم ومجرد التضام أو التركيب الحرّ. فإنّ الخصوصية لديه هي التي تربط المتلازمة بتجربة

---

(8) *Ibid*, p. 5.

(9) *Ibid*, p. 9.

(10) ينظر: تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**؛ وأحمد مختار عمر، علم الدلالة؛ وحلمي هليل، "الأسس النظرية لوضع معجم المتلازمات اللفظية العربية"، مجلة المعجمية، 13-14/1996-1997، صص. 225-243. ولعلّ أهمّ ما يميّز المتلازمات ويقيم حدّاً فاصلاً بينها وبين غيرها من التراكيب هو أنّها قائمة على تركيب وحدات معجمية تركيباً غير حرّ أو مغلق، أي لا تختار فيه عناصر التركيب وفق قواعد التصنيف الدلالي في اللغة المعنية. ويظهر من مجموع التركيب معنى وحيد شديد الخصوصية، إذ لا يدلّ جزؤه على جزء معناه. وتكمن صعوبة الفهم في مدى معرفتنا بالتركيب هل هو في هذا السياق مجرد تأليف حرّ فيفهم حسب تركيبه النحوي وفق قواعد اللغة ؟ أو هو متلازمة، أي تعبير خصوصي؟ وفي هذه الحالة، ينبغي أن يفهم وفق دلالته الخاصة.

الجماعة اللغوية فتجعلها قائمة على اجتماع وحدات معجمية اجتماعاً معيّناً، وحاملة لوحدة دلالية معبّرة عن خصوصية في تجربة الجماعة اللغوية، فهي عنده تعابير جاهزة مكتسبة لخصائص الجملة التركيبية، تواتر استعمالها منذ القدم حتى تجمّدت وتكلّست فصارت بتلازمها وحدة معجمية قائمة على المجاز، وذات وظيفة إحالية، وليست تعيينية. وهي نوعان: تعابير تحليلية تقبل الترجمة: (كقولنا: يمشي القهقرى)؛ وتعابير اصطلاحية نتيجة الخصوصية الدلالية المغلبة على التعبير، وهي لا تقبل الترجمة (كقولنا: حنّكته التجارب) [11].

وقد رأينا أن نقيم بحثنا اعتماداً على هذا التصوّر النظري، لما يوفّره من حدود دقيقة ووضوح منهجي يمنع اللبس وييسّر وضع المتلازمات ضمن رؤية أشمل لنظرية الوحدة المعجمية بين المعجم والاستعمال.

2.2. تقيّد مكوناتها:

تعدّ المتلازمات إذن وحدات معجمية مثلها مثل المفردات، لكنّ خاصياتها لا تكمن في عناصرها في حدّ ذاتها، ولكن في طريقة اختيارها، أي إنّها قائمة على ميزتين:

أ- الأولى بنيوية تتعلّق بثبات عناصرها أو تكلّسها. فهي، من هذه الناحية، ظاهرة لغوية لا يرتبط ظهورها بحركة نموّ اللغة بشكلها المتدرج وفق حاجات الاستعمال، بل إنّ المتكلم بلغة ما يستخدم المتلازمات في لغته استخداماً تلقائياً مباشراً، لأنّها جاهزة أو معروفة في تجربة الجماعة الناطقة بتلك اللغة منذ زمن قديم. والمتكلمون بتلك اللغة يتلوها جاهزة[12]؛

(11) ينظر: ابن مراد، "الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضام والتلازم".

(12) Marleen Laurens . "La description des collocations".

ب- والثانية دلالية تتّصل بخصوصية معناها. وهذا يجعلها تتميّز باستقرار البنية، حتى عدّها البعض تنتمي إلى اللغة وليس إلى الكلام[13]. فهي أقرب إلى إبداع لغويّ قائم على الترميز (encodage) أكثر منها وسيلة إفهام ورفع للغموض[14]. فهي إذن تأليف خاص، تخضع فيه الكلمات المكونة له لضغوط معجمية، أي إنّها -لكي تعبّر عن حدث أو فكرة- تؤلف الكلمات ولكن بشكل آخر.

3. الشواهد

تبدو الشواهد في علاقة وثيقة مع خطاب القاموس، يلجأ إليها اللساني والنحوي والقاموسي، باعتبارها موادّ أو حججاً أو نماذج لخطاب اللغة. وهي مجال لم يتناول إلا نادراً عكس التعريف مثلاً، بالرغم من أن للشواهد نفس قيمة التعريف لأنها تمثل معه جزءاً أساسياً من خطاب القاموس.

وما يدعو إلى العناية بالشواهد أنّها:

*لم تعالج في القاموس معالجتها في النحو مثلاً، ولم ينظر إليها على أنّها جزء أصيل وضروري من شرح المدخل؛

*بقاء الشواهد محافظة على نوع من الاستقرار في الزمان من قاموس إلى آخر. فالشواهد هنا أو هناك إما منقولة نقلا تامّاً، أو محوّرة أو مطوّرة قليلاً أو كثيراً، وهي بذلك تضمن استمرارها. لكن إذا كانت الشواهد في الغالب ثابتة فليس ذلك راجعا إلى استقرار لغوي في الواقع، بل إلى استقرار مبدإ الاستشهاد نفسه. فإنّ منهج

---

(13) يقول سوسير:

"Le propre de la langue, c'est la liberté des combinaisons. Il faut donc se demander si tous les syntagmes sont également libres. On rencontre un grand nombre d'expressions qui appartiennent à la langue, ce sont les locutions toutes faites, auxquelles l'usage interdit de rien changer. (F. de Saussure, *Cours de linguistique générale*, p.172).

(14) Margarita, "Construction d'une base de données des collocations", p. 10.

الاستشهاد وضع منذ بداية ظهور القواميس وظلت تقنيته تقوى، بما أنّ عالم القاموس هو عالم مغلق، وكلّ تجديد يمثل تتويجاً لعمل تمهيدي سابق. فبعد مرحلة التأسيس، لم يعد الحديث عن خلق الاستشهاد وإنّما عن تطويره. وهكذا أصبح أفقه النموذجيّ المثاليّ القارّ جزءا من إشكالية الشاهد[15].

1.3. وظيفتها :

إنّ نموذجية الاستشهاد التي يمثلها القاموس بطريقة غير متساوية من قاموس إلى آخر تؤكد تقليدية القواميس العامة مع غياب تحديد واضح لوظيفتها. وربّما تحدّدت بنية الشاهد ووظيفته حسب طبيعة القاموس: فشواهد قاموس موسوعي يخالف من زوايا معيّنة نظيراتها في قاموس لغوي عام. كما أنّ الهدف من الشواهد في قاموس ثنائي اللغة لا يُقارن بشواهد قاموس أحادي اللغة. والخاصية النموذجية للشواهد لا يمكن لها أن تصوّر تنوّع المعطى اللغوي. فالشواهد يمكن أن ترمّم بحسب تصوّر القاموسي للقاموس ومفهومه للغة.

وإذا كان الشاهد أحياناً لغاية وصف المعنى وصفاً علمياً، فهل يمكن أن نعتمد نفس المقاييس في معجم اللغة العام للتمييز بين الشاهد والتعريف؟ على أنّ ما يثري الشاهد ويحلّه مكانة مهمّة هو مكوّنه الثقافي؛ فإنّ ثراء مكوناته تدعونا إلى تغليب الملامح الدلالية واللسانية والقاموسية، أي الصلات بين الشاهد والتعريف، وبين الشاهد وتحليل المعنى، وبين الشاهد وما وراء اللغة، وبين الشاهد والتعبير، وبين الاستشاهد الأدبي والمجازات، وبين الشاهد الموثق والشاهد المصنوع، وبين الشاهد ومعايير الصحة[16].

---

(15) Lehmann Alise , "L' Exemple dans le dictionnaire de la langue", Revue *Langue Française*, p.3.

(16) *Ibid*, p.6.

كلّ هذا يدفعنا إلى التساؤل عن حقيقة الشاهد في القاموس: إنّ مفهوم الشاهد يندرج ضمن تقاليد بلاغية قديمة، وهي تقاليد لم تندثر من مفهوم المثال، فهو قائم باستمرار على نفس الأغراض.

على أنّ البحث في موضوع الشواهد داخل القاموس يستدعي النّظر أيضاً في النصّ المعجمي أو القاموسي. فنصّ القاموس هو خطاب قائم على ركنين أساسيين: مدخل هو المسند إليه، وخبره وهو التعريف، وموضوع الخطاب ليس واضحاً دائماً لأنّ المدخل إمّا مفردة من اللغة (تحيل على تحليل لساني) أو عنصر من الثقافة (يحيل على تحليل اجتماعي أو علمي)، أي إنّه إمّا كلمة أو شيء[17].

وبما أنّ وظيفة القاموس الأساسية هي التعريف، فإنّ هدف التعريف ينحصر في مستوى التطبيق القاموسي في التوصل إلى مقابل للوحدة المعجمية المدخل، ويتكون هذا المقابل من مجموع وحدات منتمية إلى نفس النظام اللغوي، منظمة حسب البنية التركيبية لهذا النظام يفترض أنّها قادرة على أن تحيل إلى نفس المدلول[18]. وقد يتكون التعريف من تتالي شروح الكلمة المدخل، بتقديم شرح يمثل دلالياً مقابلها، أو بتعريف الشيء الذي تتعلق به الكلمة حسب ما هو مصنّف في عالم معجم اللغة المعنية. ويمكن أن يدعم كلّ شرح بشواهد تثبت وجوده في الاستعمال. وميزة الشواهد أنّها توفّر الأمثلة، أي مختلف تمظهرات الكلمة المدخل في الاستعمال في شكل جمل أو مركبات.

وبالرغم من أنّ الشواهد ليست سوى أمثلة أو وسيلة تعليمية، لا ترقى مهما بلغت مهارة استعمالها إلى منزلة القاعدة الوصفية من حيث بسطها للحقائق المميزة

---

(17) Dubois J. et C, *Intr. à la Lexicographie*, p.84.

(18) *Ibid*, p.85.

بإيجاز ووضوح[19]، فهي تصل القاموس بالاستعمال، وتضع القاموسيّ أمام حقائق اللغة، وتشحذ شغف القارئ عندما يرى الكلمة في نص فعلي حيّ، وتعمّق فهمه للقواعد النحوية والدلالية التي تتحكم في استعمال الكلمة وذلك عن طريق وضع هذه القواعد موضع التنفيذ.

2.3. أنواعها :

المقصود بالشواهد أيّ مقطع من نصّ أو جملة أو جزء من جملة أو بيت شعر أو مثل سائر، يقصد منه تأكيد استعمال الكلمة التي نعرّفها أو نشرحها في القاموس. ويمكن أن يمثّل الشاهد أيضاً نماذج من تواردات الكلمة المدخل. ومصطلح "الشواهد التوضيحية" هو واحد من مصطلحات تستعمل لتدلّ على هذا المفهوم، مثل مصطلحي "الأمثلة" أو "الاقتباسات". وعلى الرغم من أنّ الكتاب يستعملون هذه المصطلحات وكأنها ذات معنى واحد، فإن مصطلح الاقتباسات يقتصر على الأمثلة التي تؤخذ من أقوال كتب أو نطقت فعلاً[20].

وفي القاموس اللغوي العام غالباً ما يستخدم الشاهد لوضع الكلمة المدخل في سياق، وتسجيلها في مختلف الخصائص التركيبية؛ كما يصلح الشاهد لإثبات الاستعمال وتسجيله في نفس الوقت من خلال كتّاب وأدباء باعتبارهم شهوداً؛ كما يمكن أن يجرّ المثال معه معلومات تاريخية وثقافية مختلفة. فهو نتيجة اختيارات ليست محايدة أبداً [21].

---

(19) علي القاسمي: **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص.177.

(20) Terence Russon , "Naissance et premiére floraison de l'exemple", p.9. كما ينظر: القاسمي، ص. 172.

(21) *Ibid*, p.16.

لكنّ النظر في الشواهد يكشف انقسامها إلى قسمين: شواهد يقترحها القاموسي باعتبارها مأخوذة من الاستعمال؛ وشواهد موثّقة، أي مسندة إلى قائليها. وفي هذه الحالة، فإنّ للشاهد قيمة هي حجّة الاستعمال. والحقيقة أنّ هذا التمييز في مستوى التطبيق يصبح ضبابياً: فالشاهد المصنوع يمكن أن يكيّف مع قراءاته فيصبح عادياً، فلا وجود لدرجات من التعميم والتخصيص؛ فهناك أمثلة ممكنة وأمثلة مستعملة فعلاً[22].

وقد استخدمت الشواهد التوضيحية بدرجات متفاوتة من المهارة والكثرة مع رواد الصناعة المعجمية العربية من النثر والشعر لكلّ مدخل تقريباً في قواميسهم. كما استخدمها المعجميون الغربيون الذين صنفوا قواميس للغتين الإغريقية واللاتينية منذ القرن السادس عشر[23]. وهذا معناه أنّ الشواهد تمثل قسماً مهمّاً من عملية تعريف الكلمة المدخل، ويمكن أن نتبيّن مجموعتين كبيرتين من الشواهد[24]:

أ- شواهد تعيّن حالات التوارد النحوية (les co-occurrences) للمفردة؛

ب- شواهد تمثّل نماذج شكلية معدّة حول الكلمة المدخل تحيل على التجربة الثقافية للمتكلمين.

وأمثلة شواهد المجموعة الأولى تهمّ السياق اللغوي، وأمثلة شواهد المجموعة الثانية تهمّ السياق الثقافي. وتقسيم الشواهد إلى نوعين ليس هو نفسه حسب تقسيم الكلمات المداخل. فالسياق اللغوي يسيطر عندما يتعلّق الأمر بفعل أو صفة أو ظرف؛ والسياق الثقافي يسيطر عندما يتعلق الأمر بالاسم. وهذه الخاصية ناتجة عن أنّ المركبات الفعلية رهينة المركبات الاسمية. شواهد الفعل كثيراً ما تتمثل في إعطاء

---

(22) *Ibid*, p.18.

(23) علي القاسمي : **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص. 173.

(24) Dubois J. et C.t , *Intr. à la Lexicographie*, p.89.

المركبات الفعلية التامة[25]، بينما الشواهد الثقافية تكثر مع الأسماء. فالشاهد يدلّ بالتأكيد على توارد التركيب اللغوي، ولكن أيضاً على سياق ثقافي.

4. معالجة المتلازمات في القاموس العربي الحديث

تقوم معالجة المتلازمات على خصوصية إبداعها وليس على قواعد فهمها فحسب[26]. والقاموسية العربية – بخلاف نظيرتها الغربية- لم تول بعد عناية مناسبة لهذا الجانب، فلم تدرس المتلازمات وغيرها من أصناف التعابير دراسة بنيوية علمية حديثة خاصة بالطبيعة التركيبية والصرفية والدلالية للمتلازمات في اللغة العربية إلا نادرا، كما لم تخصّص لها قواميس أو مؤلفات مستقلة، لكنّها مبثوثة في الغالب في القواميس العامة، وفي كتب البلاغة كأساس البلاغة للزمخشري أو كتاب الألفاظ للهمذاني[27].

ولهذا سيقوم عملنا على النظر في مدى عناية القواميس العربية الحديثة بهذه الظاهرة اللغوية وما هي منهجية اعتمادها وطرائق معالجتها بنيوياً ودلالياً؟ على أنّ عنايتنا ستتجه خاصة إلى مسألة الشواهد باعتبار علاقة المتلازمات بالاستعمال وفي هذه الحالة لا مناص من الاستشهاد بأمثلة حقيقية. فهل مثّلت الشواهد فعلاً نوعاً من الجمع غير المباشر للمتلازمات؟ أو لم تجاوز مجرّد الاحتجاج على صحة التركيب أو نوع الدلالة المخصوصة؟ أو انتهت إلى نموذج عام أصبح قالباً ثابتاً في الاستعمال لا يرتبط بحدّ القارئ أو الزمان أو المكان؟

---

(25) *Ibid*, p.89.

(26) Margarita ,"Construction d'une base de donnèes des collocations", p. 9.

(27) ينظر: Maha Alkalouti , "**L'Expression idiomatique**", p.6.

وقد رأينا أن نعتمد في هذه المعالجة على قاموسين من أحدث القواميس العربية، هما "**القاموس الألفبائي**" و"**المعجم العربي الأساسي**"[28]، وقد صدرا في تونس عن هيئتين دوليتين الأولى مغربية راجعة إلى توصية وزراء التربية في دول المغرب العربي الكبير سنة 1964، والثانية عربية راجعة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1988. فرأينا أنّهما معبّران عن الواقع العربي الحديث، وأنّهما ربما كانا الأقرب إلى وصفه معجميّاً.

(28) **1– القاموس الجديد** :

مثّل ظهور هذا المعجم استجابة لتوصية النّدوة التربوية لبلدان المغرب العربي المنعقدة بتونس 1964. وهي النّدوة التي دعت إلى وضع قاموس مدرسيّ تتوافر فيه الدّقة ويسر الاستعمال. وقد اشترك في تأليفه عدد من رجال التربية من تونس هم: الجيلاني بالحاج يحيى وعلي بن هادية وبلحسن البليّش. صدر في طبعته الأولى سنة 1979. ثمّ أُعيد طبعه طبعة جديدة منقّحة سنة 1997. يحوي القاموس في طبعته الجديدة وهي العاشرة، بعد تنقيحه والزّيادة في مادّته، سبعا وعشرين ألف مفردة، فزادت نسبة المصطلحات العلمية فيه إلى 100/6، ولكنّها تظلّ نسبة ضعيفة بالقياس إلى ما يحتاجه المتعلّم أو المتكلم، وبالقياس كذلك إلى مكانة هذه المصطلحات في حياتنا اليومية. كما اشتمل على 3137 آية قرآنية، و387 حديثاً نبويّاً، و304 أمثال، و1663 بيتاً شعريّاً.

وهو في الجملة محاولة في تيسير اللغة العربية، ينتمي إلى جيل يرى أصحابه أنّ من وسائل إحياء العربية وإغنائها وضع معجم يحدث انقلابا في المظهر والجوهر. (عن الهادي بوحوش، "دراسة في القاموس الجديد"، وقائع ندوة **إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي**، ص. 230).

2– المعجم العربي الأساسي: هو من وضع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهو معجم لغويّ تخلّلته معلومات موسوعيّة ومصطلحات علميّة مختارة وشواهد وأمثلة توضيحيّة كثيرة وصور ورسوم. ألّفه جماعة من اللغويين العرب، وهم أحمد العايد وأحمد مختار عمر والجيلاني بالحاج يحيى وداود عبده وصالح جواد طعمه ونديم مرعشلي. طبع طبعة أولى بمطابع "لاروس" سنة 1988. ويضمّ هذا المعجم حوالي خمسة وعشرين ألف مدخل.

جاء في المقدمة: "ها هو ذا المعجم العربي الأساسي، طلبة المتطلعين إلى عمل معجميّ يضيف الجديد، خدمة زكية من الخدمات الخالصة التي ترعى فيها المنظّمة عهد اللغة العربية والثقافة الاسلامية. وقد أردناه مرجعاً ميسّراً يروض العربية الحيّة ويذلّل صعابها لغير الناطقين بها ممّن تقدّموا في دراستها. وهو على ذلك معين أمين للمعلّمين والأساتذة والطلبة والجامعيين وعامّة المثقفين من العرب والمستعربين". (مقدمة "**المعجم العربي الأساسيّ**"، ص. 8).

وليس عملنا إحصاء للمتلازمات وتصنيفها بقدرما هو مقاربة لواقع القاموس العربي الحديث وموقفه من المتلازمات، انطلاقاً من استقراء نموذج ممثّل لتوجّهه اكتفينا فيه بحرف الكاف من كلا القاموسين، وهو ما بدا لنا دالاً على واقع هذه الظاهرة في القاموسية العربية الحديثة.

1.4. الجمع: يطرح ظهور المتلازمات في القواميس العربية التساؤل عن موقف القاموسي منها ودرجة الوعي بها. فهي في الغالب تتّسم بالعفوية، نظراً إلى أنّها تابعة أصلاً لشروح المداخل، وليس ذكرها إلا مظهراً من مظاهر تواردها في الاستعمال العام لذلك المدخل المشروح، وتتنوّع وفق تنوّع الاستعمال وتعدّده، دون إشارة مثلاً إلى ثنائية حقيقة/ مجاز، أو تطور في الزمان أو في حاجات الاستعمال. فلا نجد اهتماماً بمبدإ الترتيب الزمني للشواهد بما يوضّح تاريخ الكلمة وتطورها.

وتظهر المتلازمات التي يعتمدها القاموسي في وصف مداخل القاموس في الغالب في شكل جمل أو شواهد، وفق حاجات الشرح، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن طبيعتها، أي هل هي فعلاً شواهد أصيلة مستمدّة من نموذج الأدب الجاهلي والقرآن والأدب الإسلامي الأول؟ أو هي شواهد حيّة مستمدّة من الاستعمال اللغوي العام؟ أو محدثة مصطنعة يمكن أن تتّسع إلى جميع فترات اللغة لكي يكون القاموس متوازناً، فلا يهتم بالماضي على حساب الحاضر أو العكس؟ لكن ما عدا بعض الأمثلة التي تقدّم على أنّها قديمة، فإنّ وصف القاموس للغة يظلّ أقرب إلى الآنيّة، فاللغة توصف بأنّها كلّ ثابت في الزمان[29].

ويمكن أن نقسم الشواهد إلى صنفين:

أ- شواهد يلاحظها القاموسي ويستمدّها في الغالب من مدوّنة جمل يعدّها بعناية، من نصوص مكتوبة أو مروية نقلها متكلمون أصليون. هذه الجمل تتضمن

(29) *ibid*, p. 91.

الأصل المعجمي الذي يصلح مدخلاً. وقد تقترض الشواهد من لغة الحاضر أو تؤوّل مقولات القدامى بمدلولات الحاضر. في هذه الحالة، ليس الشاهد لدى القاموسي هو مادة القاموس بل بالأحرى هو الحجّة[30]؛

ب- وشواهد يمكن أن يصنعها بنفسه- إن لم يجدها في المأثور من الكلام- بما أنّه متكلّم أصيل في تلك اللغة، وذلك حسب نموذج يمثّل إلى حدّ كبير استعمال تلك الكلمة في اللغة، فيكون القاموسي متأكداً من صحتها نحويّاً.

والشواهد سواء أكانت مأخوذة من مدوّنة أو اصطنعها القاموسي هي جمل تظهر فيها الكلمة المدخل في استعمال فعلي. ولا تمثّل بذاتها عملاً قاموسياً مستقلاً يهدف إلى معالجة ظاهرة المتلازمات، لأنّ ذلك ليس من أهداف القاموس أصلاً.

وتطرح قضية نسبة الشواهد إلى أصحابها مقياساً للحكم على النماذج المذكورة بأنّها شواهد فعلية، لأنّ نسبتها هي التي تمكّن من التثبت من صحتها والوقوف على دلالاتها الأصلية بالرجوع إلى نصّها الأصلي. نذكر أن "**القاموس الألفبائي**" لم ينسب من بين أربعة وعشرين مثالاً اعتمدها في حرف الكاف إلا سبع مرات باعتماد القرآن والأمثال والشعر الإسلامي (قيس بن الملوح) في مناسبتين، والحديث في مناسبة واحدة؛ أما المعجم العربي الأساسي، فلم يعتمد الشواهد المنسوبة إلا مرّة واحدة في حديث شريف، مغلّباً الشواهد الآنية دون نسبتها إلى متكلم ما.

لكن عدم ذكر الإسناد يمكن أن يبرّر بأنّ قيمة الشواهد ليست في معرفة من قال، ولكن في الكيفية التي استعملت بها الكلمة. ولعلّ هذا هو مذهب "**المعجم العربي الأساسي**" الذي لم ينسب استشهاداته التي بلغت في حرف الكاف سبعة وعشرين استشهاداً إلا مرّتين نسب فيهما استعمالاً خصوصياً إلى القرآن والحديث.

---

(30) Dubois J. et C. " Intr. à la lexicographie", p. 91.

2.4. الوضع :

لا شكّ أنّ قاموساً غير متخصّص في المتلازمات، وإنّما يلجأ إليها على سبيل التمثيل والاستشهاد لتبرير ظواهر أخرى متّصلة بالمدخل (تركيبية ودلالية وأحياناً أسلوبية)، كثيراً ما يخلط بين المتلازمات والتراكيب الحرّة. بل إنّ من القواميس ما لا يعترف بالمتلازمات باعتبارها وحدات تستحقّ المعالجة القاموسية الخاصة. وهذا المصطلح ظل مجهولاً إلى عهد قريب ولا يزال يثير الاستغراب في القاموسية العربية. وبسبب هذا اللبس السائد إلى عهد قريب في الدراسات المتعلقة بالعبارات، لا نستغرب إذن تذبذب القاموس في طريقة معالجتها، وعرضها، ولعلّ ذلك راجع في جزء منه إلى المصطلحات الضبابية المنتشرة التي عولج بها مفهوم التلازم، وعدم تحديد الفوارق بينها وبين غيرها من التراكيب. وهو ما ينقص من طبيعتها المعجمية ويجعل وصفها قاموسياً أمراً شكليّاً.

ولهذا فإنّ بعض القواميس، إن قدّمت المتلازمات، فإنّها تقدّمها على أنّها نماذج خاصة من أمثلة شديدة التداول وذات قيمة دلالية معيّنة[31]. ف"القاموس الألفبائي" قدّم لنا المتلازمة (طوى كشحه عنه: (أي تركه) بشكل عفوي أو غير مباشر تحت مدخل الفعل "كشح" عندما توسع في تعريفه بذكر أمثلة غير موثقة. ولكن في أحيان كثيرة نجد القاموسي يضع نفس المتلازمة تحت مدخل ملازم آخر من ملازماتها. "طوى" مثلاً.

فإذا كان وجود المتلازمات منحصراً داخل نصّ التعريف، فإنّ هذا النّصّ قائم على قسمين: تعريف قاموسي للكلمة المدخل؛ ودلالة التركيب المتلازم الإيحائية، وعادة ما يخلط القاموس بينهما. هذا بينما الدلالتان هما من صنفين تختلف بوضوح عناصرهما الدلالية : فالصنف الأول وهو الأهم لأنّه حاضر باستمرار ويكوّن الجزء التعييني للدلالة ويكوّن تعريفها؛ والصنف الثاني عرضيّ وخاصّ جدّاً لأنّه غائب في

(31) Margarita,"Construction d'une base de données des collocations", p. 12.

مستوى "الدلالة المعجمية للكلمة"، ولكنه يرافق التركيب التلازمي ويكوّن القسم الإيحائي لمعناه[32].

ومن أمثلة ذلك يمكن أن نذكر من القاموس الألفبائي تعريف مادة "كبد": "الكبد: العضو، وسط الشيء ومعظمه، الجوف بأكمله، الجنب". فهذه الدلالات قائمة على التعريف القاموسي للكلمة المدخل وهي (الكبد)، لكنّ القاموس ينتقل دون إشعار إلى دلالة من نوع ثان هي دلالة التركيب: "تلقي الأرض أفلاذ كبدها"، أي ما فيها من معادن، و"فلان تضرب إليه أكباد الإبل"، أي لطلب العلم عنده، و"هم سود الأكباد"، أي حاقدون.

إنّ وضع المتلازمات لا يخضع لمنهجية معيّنة، بل لا وجود لعناية بمفهوم المتلازمات تماماً، وما ظهور عدد قليل منها داخل شروح المداخل فحسب، إلا دليل على أنّ المتلازمات تمثل جانباً مهملاً أو ثانويّاً في القواميس. وإن وجدت هذه المتلازمات، فمن دون تنظيم محكم يعكس منهجاً دقيقاً. فغالباً ما تظهر ضمن تواردات المدخل، وأحياناً أخرى في سياق شرح معنى من معاني المدخل المحتملة، ممّا يستلزم استحضار عدد من الشواهد:

ففي "**القاموس الألفبائي**" جاءت عبارة "سقاه كأس المنية" تحت مدخل "كأس" وشرحها بقوله: "أي أماته"، وأضاف: "وقد تستعار الكأس في جميع ضروب المكاره، فيقال: "**سقاه كأس الذلّ**" مثلا". ولكن أحياناً أخرى قد لا نجد شرحاً لها، لأنّ الغرض من ذكرها لا يتعدّى الاحتجاج لوجودها. وهكذا لا يقدر المتكلم غير الأصيل أن يفهم معناها إلا حدساً من خلال الشاهد. كما هو في العبارة التي أوردها "**المعجم العربي الأساسي**" تحت مدخل "كأس" مع إضافة كلمة "خمر" أمامها: "**شرب الكأس حتى الثمالة**"، ولم يذكر لها معنى أو شرحاً. وما يؤكّد خضوع المتلازمات للصدفة

(32) Mel'cuk , **Intr. à la lexicologie**, p.72.

عدم اتّفاق القاموسين على ذكر المتلازمين معاً؛ فكلّ واحد اختار متلازماً دون سبب واضح.

أمّا عن أهمية هذه الشواهد من حيث المساحة المخصصة لها في "**القاموس**" فلا تزال ضعيفة، ولا تناسب حجمها الحقيقي في الاستخدام الفعلي للغة (فالقواميس المدرسية تخصص ما بين 7 .0 و3 .1 بالمائة من مساحتها للشواهد والأمثلة التوضيحية. وهذه نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالمساحة التي تتراوح ما بين 54 بالمائة و61 بالمائة التي تخصص للتعاريف)[33].

ف"**القاموس الألفبائي**": يمثل مجموع مداخل حرف الكاف فيه: 863 مدخلاً. أما مجموع المتلازمات، فلا تجاوز 24 متلازمة، أي إنّه اعتمد الشواهد بنسبة: 2,8%.

و"**المعجم العربي الأساسي**": مجموع مداخل حرف الكاف فيه:1126 مدخلاً، أما مجموع المتلازمات، فهي 34 متلازماً، أي إنّه اعتمد الشواهد بنسبة: 3%.

3.4. البنية الدلالية في الشواهد :

رأينا أن اللسانيين يصنّفون الوحدات المعجمية إلى بسيطة أو مفردة، ومركبة أو معقّدة، ويميّزون بين التركيب العادي أو التضامّ، والتركيب الخصوصي القائم على تجميعات لا يفهم معناها الكلي بمجرّد فهم معاني مفرداتها وضمّ هذه المعاني بعضها إلى بعض، وفي هذه الحالة يعتبر المعنى "تعبيرياً"[34]. وهو نوعان: تعبير تحليلي، وتعبير اصطلاحيّ.

وقد رأينا أنّ بنية المتلازمة تنتمي إلى هذا التجميع الخصوصي المؤسّس عادة من: 1) مكونين أساسيين هما: العنصر"أ" والعنصر"ب"؛ و2) مدلول. فإذا كانت المتلازمة تعبيراً تحليلياً، فإنّ دلالة المتلازمة تتضمن حينئذ أحد العنصرين المكونين لها

(33) القاسمي، **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص. 183.

(34) أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص.33.

فقط: "أ" أو "ب" ، فيكون عنصرا رئيساً في تحديد الدلالة النهائية، أي إنّ الدلالة ستتكوّن إمّا من "أ +ج" أو من "ب+ ج"؛ أمّا العنصر الثاني، فإما أن يختفي، أو – إن حافظ على وجوده– فإنّ اختياره يصبح غير حرّ. "فمرّ مرور الكرام" مثلاً، هي متلازمة اشتملت على ركنين: (مرّ) وهو العنصر "أ" و"لكرام" وهو العنصر "ب" ولكنّ الدلالة تقوم في المتلازمة على مفهوم المرور (أ) واختفى مفهوم (الكرام) (ب) ليصبح المعنى العام "أ+ج"، أي المرور دون مشاركة في الحدث. و"سقاه كأس المنية": اشتملت هذه المتلازمة على ركنين: "سقى" وهو العنصر "أ" و"كأس المنية" وهو العنصر "ب"، ولكنّ الدلالة تقوم في المتلازمة على مفهوم الموت (ب) واختفى مفهوم "سقى" (أ) ليصبح المعنى العام "ب+ج" : أي أرداه قتيلاً؛

أما إذا كانت المتلازمة تعبيراً اصطلاحياً، فإنّ المتلازمة لا تتضمن لا معنى العنصر الأول "أ" من المتلازمة ولا معنى العنصر الثاني "ب"، وتظهر بدلاً عنهما دلالة ثالثة غير متّصلة مباشرة بهما وهي الدلالة "ج" . فـ"طوى كشحه على الأمر": اشتملت هذه المتلازمة على ركنين: "طوى" وهو العنصر "أ" و"الكشح" وهو العنصر "ب"، لكنّ الدلالة النهائية لم تتضمّن لا معنى العنصر "أ" "طوى"، ولا العنصر "ب" "الكشح"، وظهرت دلالة ثالثة غير متّصلة مباشرة بهما وهي "أعرض".

ولهذا رأينا أن نصنّف المتلازمات بحسب هذه الخاصية إلى قسمين:

1. تعابير تحليلية: وهي نوعان:

أ- تضمّنت دلالاتها معنى "أ + ج" :

المتلازمات	معنى ج1	معنى ج2	الدلالة العامة
"مرّ مرور الكرام"	+ مرّ	0 الكرام	المرور +دون مشاركة
"تضرب إليه أكباد الإبل"	+ تضرب= السفر	0 أكباد الإبل	السفر+ لطلب العلم

"كرّم الله وجهه"	+ كرّم الله	0 الوجه	شرّف+ الإنسان
"كشفت الحرب عن ساقها"	+ كشفت الحرب	0 الساق	شدّة + الحرب
"كفاه مؤونة البحث"	+ كفاه	0 مؤونة البحث	أراح +غيره
"اجتمعت كلمتهم"	+ اجتمعت	0 الكلمة	توحّد + رأيهم
"ذهبوا تحت كلّ كوكب"	+ ذهبوا	0 كلّ كوكب	تفرّق + جمعه
"أصبح في خبر كان"	+ أصبح	0 خبر كان	اندثر+ الشيء
"وضع حياته على كفّه"	+ وضع حياته	0 على كفّه	غامر + حياته
"أعلى الله كعبهم"	+ أعلى الله	0 كعبهم	رفع + شأنهم
"ولّوهم أكتافهم وأكتادهم"	+ ولوهم	0 أكتافهم وأكتادهم	أدبروا + عنهم
"كذب القوم' السّرى"	+ كذب	0 السّرى	لم يقدروا + عليه
"إنّه لشديد الكاهل"	+ شديد	0 الكاهل	منيع + المكانة
"استدرّ الأكفّ"	+ استدرّ	0 الأكفّ	طلب + المساعدة
"كدّر صفو حياته"	+ كدّر	0 صفو الحياة	حوّله + مهموماً
"مهما كلّفه الأمر"	+ مهما كلفه	0 الأمر	تحدّي + الصعاب

ب- تعابير تحليلية تضمنت دلالاتها معنى "ب+ ج":

"كحل السهاد عينه"	0 كحل	+ السهاد	أصابه + أرق
"كسر فلان من طرفه"	0 كسر	+ الطرف	غضّ + النّظر
"تكالب الناس على الأمر"	0 تكالب	+ الناس	حرص + مرضي
"أصاب كبد الحقيقة"	0 أصاب كبد	+ الحقيقة	إدراك+ الصواب
"كبّد العدوّ خسائر"	0 كبّد العدوّ	+ الخسائر	حمّله + خسائر
"كسب الإثم"	0 كسب	+ الإثم	تحمّل+ الإثم

"كسفت الشمس"	0 كسف	+ الشمس	احتجبت + الشمس
"كسف وجهه"	0 كسف	+ الوجه	عبس + الرجل
"يعمل بالمكشوف"	0 يعمل	+ المكشوف	لا يخفي + فعله
كأنّ شيئا لم يكن	0 كأنّ شيئا	+ لم يكن	نسيان + الماضي

2. تعابير اصطلاحية: لا تتضمن دلالتها لا معنى "أ" ولا معنى "ب"، وظهر بدلاً عنهما المعنى "ج":

المتلازمات	معنى ج1	معنى ج2	الدلالة العامة
"كدم في غير مكدم"	0 كدم	0 مكدم	طلب حاجة لا تنال
"شرب الكأس حتى الثمالة"	0 شرب الكأس	0 الثمالة	بلوغ الأمر منتهاه
"كشر العدوّ عن أنيابه"	0 كشر	0 أنياب	الاستعداد للقتال
"القضية على كفّ عفريت"	0 كفّ	0 عفريت	الخطر
"له كتف في الإدارة"	0 له	0 كتف	واسطة
"يعرف من أين تؤكل لحمة الكتف"	0 يأكل	0 لحمة الكتف	ذو دهاء وتجربة
"هو كميش الإزار"	0 كميش	0 إزار	جادّ
"رفع الكلفة بينهما"	0 رفع	0 الكلفة	توطّدت الصداقة
"غزا فلم يلق كيداً"	0 غزا	0 كيد	لم يقاتل
"لكلّ جواد كبوة"	0 جواد	0 كبوة	حتمية الخطإ

4.4. خصائص الشواهد في النّصّ القاموسي:

(1) لعلّ أكثر ما يميّز الشواهد في المتلازمات هو اتّخاذها وسيلة للتعريف

والشرح. فإنّها بخصوصياتها التركيبية والدلالية لا تسمح بشرحها وفق خصائصها اللغوية الداخلية. ويصبح الشاهد ضرورة معجمية يغني عن التصنيف البنيوي والتعريف الدلالي: فالكشح. في الجسم هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلفي، لكنّ ورود "الكشح" في تعبير "طوى كشحه على الأمر": بمعنى استمرّ عليه، و"طوى كشحه عن فلان" بمعنى تركه وأعرض عنه، هما دلالتان لا يمكن أن يستدلّ عليهما إلا من خلال التعبيرين المتداولين بدلالتيهما الخاصتين. لذلك يضطرّ القاموسي إلى إيراد النموذجين حتى يبرّر شرحه الأوّل والثاني، وما بينهما من تغيّر دلالي مع تغيّر بنية التعبير الشكلية.

فليس الغرض هنا التأكد من وجود الكلمة، بل الغرض هو إيراد الكلمة في السياق لكي يتبين معناها في التركيب، وما يرافق ذلك من تغيّر في الدلالة. فقد يلجأ القاموسي لتدقيق المعنى المتعدّد إلى إيراد متلازمات الكلمة والتعابير الخصوصية التي ترد فيها، فيشير إلى تغيّر المعنى مع كلّ ملازم يرد مع الكلمة المشروحة، لأنّ مجرد الكشف عن معاني الكلمات المفردة المشروحة لا يمكن أن يرشد إلى طريقة الاستعمال في التراكيب المختلفة ودلالاتها المرتبطة بها لاتّصالها بقرائن وأوضاع مخصوصة عائدة إلى بيئة الجماعة اللغوية وتجربتها في الكون.

ومثال ذلك من القاموس: "كبا" معناه: انكبّ على وجهه، لكنّنا نجد في الاستعمال تعابير يختلف فيها في كلّ مرّة ملازم "كبا" فيحدث نتيجة ذلك تغيّر دلالي مناسب لكلّ تعبير: "كبا الزند: لم يخرج ناره"، وكبا السهم: لم يصب، وكبت الشمس: أظلمت، وكبا الغبار: علا... لكنّ القاموس بالرغم من تنبّهه إلى علاقة تغيّر التعبير بتغير الدلالة، فإنّه يوهم بأنّ ذلك مجرّد مرادف، والحقيقة أنّها استعمالات خاصّة أو على الأقلّ مجازية تستدعي الوقوف عندها وبيان علاقاتها الدلالية.

هذا التغيّر الشديد في المعنى عند استخدام المفردة في تراكيب خاصة هو الذي دفع بعض اللغويين المحدثين إلى رفض التعريف القاموسي المشترك بين جميع السياقات وأكدوا أن أفضل طريقة لتعريف معنى الكلمة هو وصف توزيعها الدلالي بواسطة العبارات والجمل التوضيحية[35].

ومعنى هذا أن الأمثلة التي تحتوي على القرائن يمكن أن تفيدنا في توضيح التوزيع الدلالي للكلمة. لكن دون أن تحلّ الشواهد محلّ التحليل الدلالي. فلا يحق للقاموسي أن يترك للقارئ تحليل الشواهد ليتوصل إلى قواعد لم ينصّ عليها صراحة في المعجم[36].

(2) الكشف عن الطرق المختلفة التي يمكن أن ترد عليها الكلمة في التركيب. ومثال ذلك من "**القاموس الألفبائي**":

*طوى كشحه على الأمر: بتعدية الفعل "طوى" بحرف الجرّ "على"، فتكون دلالته: استمرّ عليه.

*طوى كشحه عن فلان، بتعدية الفعل "طوى" بحرف الجرّ "عن"، فتكون دلالته: تركه وأعرض عنه.

*كذب الرأيُ: الفعل "كذب" لازم، فتكون دلالته: توهّم الأمرَ بخلاف ما هو به.

*كذب الرجلُ السيرَ: الفعل "كذب" متعدّ، فتكون دلالته: لم يقدروا عليه،

ومن أمثلة ذلك من "**المعجم العربي الأساسي**":

*كرّ على العدوّ: الفعل "كرّ" متعدّ بالحرف "على"، فتكون دلالته: حمل.

---

(35) القاسمي، **علم اللغة وصناعة المعجم**، ص. 174.

(36) نفسه، ص. 175.

*كرّ الليل والنهار: الفعل "كرّ" لازم، فتكون دلالته: عادا.
*كسر من طرفه: الفعل "كسر" متعدّ بالحرف "من"، فتكون دلالته:غض منه،
*كسر الخاطر: الفعل "كسر" لازم، فتكون دلالته: ردّه خائباً.

(3) توضيح سلوك الكلمة المدخل من خلال خصائصها الأسلوبية بسبب استحالة تعريف المضامين الأسلوبية لكل كلمة. لذلك يعتقد القاموسيّ أن الطريقة الأسهل هي استخدام شواهد توضيحية يتم اختيارها بعناية[37]. ومثال ذلك في"**المعجم العربي الأساسي**" سعي القاموس إلى تحديد دلالة "كبوة" انطلاقاً من التعريف المادي وهو دلالة(1): السقوط على الوجه: لكن عند الانتقال بـــ"كبوة" إلى الاستعمال القائم في قول العرب: "لكلّ جواد كبوة" تخرج الدلالة من مجرّد حدث مادي عابر إلى وصف سلوك عام. ولذلك لجأ إلى الدلالة (2) التي يفرضها المعنى العميق أو المجازي، وهي: "الوقوف عند الشيء يدعى إليه الإنسان أو يطلب منه"، متّخذاً من التعبير الثاني حجّة لإثبات هذه الدلالة الاصطلاحية: "ما عرضت الإسلام على أحد إلا كانت عنده له كبوة غير أبي بكر؛ فإنّه لم يتلعثم". [حديث]. فقيمة الاستشهاد هنا تخرج الدلالة نهائياً من مجالها المادي أو الحقيقي التي عبّر عنها بالسقوط على الوجه، وأبقى عليها حتى مع تعبير "لكلّ جواد كبوة" لأنّه يحتملها لما عرف عن الجواد من كبوات، ولكنّها تستحيل مع التعبير الثاني لأنّها تصبح مخصّصة لمفهوم العجز أو التردّد في أخذ القرار.

(4) التركيز على البعد الثقافي. وأهمية ذلك تأتي من ثراء التناصّ الذي تنتجه الشواهد. ومن الأمثلة الدالة على ذلك مدخل "كسر" مثلاً في المعجمين: ففي "القاموس الألفبائي": "كسر فلان من طرفه وعلى طرفه: غضّ منه شيئاً، وكسر الرجل عن مراده: صرفه، وكسر الشعر: لم يقم وزنه"؛ و"**في المعجم العربي الأساسي**":

(37) المرجع نفسه، ص. 176.

"كسر أنفه: أذلّه، وكسر خاطره: ردّه خائباً، وكسر الصمت: تحدّث بعد صمت". هذا والملاحظ أنّ اقتصار الشواهد على البعد العام أو الموسوعي، وذلك بعدم إسناد التعابير إلى أصحابها محيل على جميع النصوص الثقافية الممكنة للمجموعة اللغوية حول موروثها الحضاري والفكري.

بينما تظلّ الشواهد الأدبية جزءاً من التقاليد الفنية والأخلاقية. فهي باعتبارها نصوصاً نموذجية تصبح محسّنات للملفوظ القاموسي[38] : فالشاهد الأدبي مثلاً يحيل عن طريق اسم كاتبه على أثر فنّيّ، ومن ثمّ على تاريخ الثقافة، والفكر يمثل ذلك الكاتب شاهداً عنه. وهو ما تمثله أغلب الاستشهادات الشعرية خاصة: فقد جاء في "القاموس": كرّ الفارسُ على العدوّ: حمل وانقضّ، وكرّ الليل والنهار، أي عادا مرّة بعد مرّة (قيس بن الملوح:

"وإنّي من البلوى أسير صبابة وزادت بي البلوى يكرّ مرورها")،

فلا قيمة معجمية للاستشهاد هنا سوى القيمة الفنية الجمالية.

على أنّ دراسة المتلازمات وشواهدها في القاموس العربي الحديث تستدعي البحث في جوانب أخرى بنيوية (درجة التكلّس، علاقته ببنية التركيب الاسمية والوصفية والفعلية)؛ ودلالية (درجة الغموض، الحقول الدلالية، العلاقات الدلالية)؛ وحضارية (الخصوصية البيئية والعلاقات الاجتماعية). وهو ما سيكون محور الجزء الثاني من هذا العمل.

5. الخاتمـــة

إنّ بحث شواهد المتلازمات في القاموسين دلّت على ضعف وجود المتلازمات أولاً للأسباب التي شرحنا، وأساسها عدم إحلال المتلازمات المكانة المعجمية التي تعتبرها وحدة معجمية ينبغي أن تصنّف وتوصف وتعالج لأهميتها في الاستعمال،

(38) Dubois J. et C. **Intr. à la Lexicographie**, p.82.

وخاصة في التقريب بين اللغات؛ وثانياً ضبابية وظيفة الشواهد: فلم تقدّم لغاية تحليلية، وإنّما باعتبارها مجرّد أمثلة تدعم وجهة نظر القاموسي في تبرير استعمال أو تأكيد دلالة وأحياناً لمجرّد دعم موقفه المعجمي بربط القاموس بتاريخ اللغة وتاريخ الأفكار والثقافة فيها، ولربط قاموس بنوع من الواقعية المعجمية.

لهذه الاعتبارات جاءت الشواهد مقطوعة عن واقعها في الغالب، فلم تنسب إلى قائليها و لم تدقّق مراحلها التاريخية ولا صلاتها بطبيعة الاستعمال الذي أفرزها. وهذا ما جعلها تتّسم بالعموم، فهي موروث ثقافيّ عام لا يمكن نفيه ولكن لا يمكن أيضاً تبريره اجتماعياً وثقافياً لانقطاعه عن قائليه الأصليين.

عالجنا في القاموسين تسعاً وأربعين متلازمة اعتمد القاموسان في تحديدها على الاستعمال، لكنّ القاموسين لم ينسبا منها إلا تسع شواهد إلى النصوص التي استمدّت منها وهي: القرآن والحديث والأمثال والشعر الإسلامي الأول. أما ما عدا ذلك، فأمثلة تعدّ من مأثور اللغة. ولذلك يعسر ربطها بنصّ وحيد، بل إنّ بعضها أصبح من التداول بحيث لم يعد في حاجة إلى تبرير صحّته بنسبته إلى سند قويّ، ولذلك أيضاً لم يعد مستبعداً أنّ يصنعها القاموسيّ بنفسه. والسليّ في ذلك هو فقد هذه الأمثلة خصوصيتها (بالرغم من محافظتها على دلالة خاصة أو إيحائية لكامل التركيب وليس من خلال الوحدات المعجمية المكونة لها) لتتحوّل من الخصوصية إلى العمومية وتصبح في الغالب فارغة لا توحي بمحتواها التعبيري الأصيل الذي أنتجها، وتلتحق بالتالي بالاستعمال العادي.

أما الحالات التسع التي نسب فيها الاستشهاد إلى أصحابه، فليس للغرض الذي نتوقّع وهو تأكيد جانب الخصوصية في التعبير بل في الغالب لإثراء القاموس ولإغنائه بحجّة نقلية قوية هي غالباً النصّ القرآني والحديث النبوي والشعر.

والسؤال: ألا تزال هذه التعابير محافظة على خصوصيتها لتعدّ متلازمات؟ أم

إنّها اتّسعت دلالياً لتصبح أقرب إلى التراكيب الحرّة أو العامة؟

6– المدونة

1. أكحل: أكحلت الأرضُ بالخضرة: ظهر فيها نبات(م)،
2. كأس: شرب الكأس حتى الثمالة: كأس خمر (دون شرح) (م)
3. كأس: يقال: سقاه كأس المنية: أي أماته، (ق)
4. كأنّ: كأنّ شيئا لم يكن: نسيان الماضي، (م)،
5. كان: أصبح في خبر كان: اضمحلّ، (م)
6. كاهل: يقال: إنّه لشديد الكاهل: أي منيع الجانب،(ق)
7. كبا: كبا السهم: لم يصب، و–الزند: لم يخرج ناره، و–الشمس: أظلمت، و–التراب: علا..(ق)
8. كبوة: لكلّ جواد كبوة: 1–سقوط على الوجه، 2– الوقوف عند الشيء يدعى إليه الإنسان أو يطلب منه – "ما عرضت الإسلام على أحد إلا كانت عنده له كبوة غير أبي بكر فإنّ لم يتلعثم". [حديث] (م/ق)
9. كبح: كبح جما الثورة – جماح هذا الغلاء (ردّ)، (م)
10. كبد: أصاب كبد الحقيقة: (وسطها)، (م)
11. كبّد: كبّد العدوّ خسائر: حمّله، (م)،
12. أكباد: مثل: "فلان تضرب إليه أكباد الإبل": أي يرحل إليه في طلب العلم وغيره، "هم سود الأكباد": أي حاقدون،(ق)
13. كتد: ولّوهم أكتافهم وأكتادهم: أي أدبروا عنهم وانهزموا،(ق)
14. كتف: له كتف في الإدارة: (م)،
15. كتف: يعرف من أين تؤكل لحمة الكتف: له دهاء وتجربة،(م/ق)
16. كحل: كحل السهاد عينه: أصابه أرق، (م)،

17. كحل: "لفلان كحل ولفلان سواد": أي مال كثير،(ق)
18. كدر: كدّر صفو حياته: جعله مهموما(م)،
19. كدم: كدم في غير مكدم: طلب حاجة لا تنال، (م)
20. كذب الرأيُ: توهّم الأمرَ بخلاف ما هو به،
21. كذب الرجل السيرَ: لم يقدروا عليه،(ق)
22. كرّ الليل والنهار: أي عاد مرّة بعد مرّة (ق/م) (قيس بن الملوح: "وإنّي من البلوى أسير صبابة وزادت بي البلوى يكرّ مرورها")،(ق)
23. كرع: كرع من مناهل العلم: تعلم بشغف، (م)،
24. كرام: مرّ مرور الكرام: لم يشارك في شيء، (م)
25. كرم: كرّم الله وجهه: أي شرّفه،(ق/م)
26. كسب: كسب الإثم: تحمله (قرآن: "ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرمي به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا")، (ق)
27. كسر: كسر فلان من طرفه وعلى طرفه: غضّ منه شيئا،(ق/م) ،
28. كسر: كسر الخاطر: ردّه خائبا، (م)
29. كسف: كسفت الشمس: احتجبت في النهار،(ق)،
30. كسف وجهه: عبس (مثل: يقال: "كسفا وإمساكا"، يضرب للبخيل العبوس)، (ق)
31. كشح: طوى كشحه على الأمر: أي استمرّ عليه، -طوى كشحه عن فلان: أي تركه وأعرض عنه، (ق/م)
32. كشر: كشر العدوّ عن أنيابه: أوعد وكأنّه سبع،(ق) - كشر عن أنيابه: غضب، (م)
33. كشف: كشفت الحرب عن ساقها: اشتدّت، (م)

34. مكشوف: فلان يعمل بالمكشوف، (م)،
35. كعب: أعلى الله كعبهم: أي رفع شأنهم، (ق)
36. رجل عالي الكعب: أي يوصف بالشرف،(ق)
37. كفّ: القضية على كفّ عفريت: في خطر، (م)
38. أكفّ: استدرّ الأكفّ: طلب المساعدة، (م)،
39. وضع حياته على كفّه: غامر، (م)
40. كفاف: يقال: "دعني كفاف": أي كفّ عنّي وأكفّ عنك، (قيس بن الملوّح:

"فيا ربّ سوّ الحبّ بيني وبينها يكون كفافا لا عليّ ولا لي")، (ق)

41. كفى: كفاه مؤونة البحث: أراحه، (م)
42. كلب: كلب الدهر على أهله: اشتدّ.(ق)
43. تكالب الشخص على الأمر: حرص عليه، (م)،
44. كلف: مهما كلّفه الأمر: استلزم أو طلب، (م)،
45. كلفة: رفعت الكلفة بينهما: توطدت الصداقة، (م/ق)
46. كلمة: اجتمعت كلمتهم: اتّفقوا، –جمع كلمتهم: وحدهم، (م)

(قرآن: "كلمة الله هي العليا": أي حكمه وإرادته)،(ق)

47. كميش: هو كميش الإزار: جادّ في الأمر، (م)
48. كوكب: ذهبوا تحت كلّ كوكب: تفرّقوا، (م)
49. كيد: غزا فلم يلق كيدا: لم يقاتل. (م)

المصادر والمراجع

أولاً : بالعربية

القاموس الألفبائي: الجيلاني بالحاج يحيى وعلي بن هادية وبلحسن البليّش، تونس،1997.

المعجم العربي الأساسي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، لاروس، 1988.

ابن مراد، إبراهيم، "الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضامّ والتّلازم"، بحث قدّم في الندوة الوطنية الثالثة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس، 2 و3 ماي 2003، بعنوان "**التلازم اللفظي والتضام**".

بوحوش، الهادي، "دراسة في القاموس الجديد"، بحث ضمن وقائع ندوة "**إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي**" التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس، 1-2- 3 مارس 1985، بيروت، 1985.

حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، ط.3، 1998.

مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، 1986.

خليل، حلمي، **العربية والغموض**، الإسكندرية، 1988.

عمر، أحمد مختار، **علم الدلالة**، ط.5، القاهرة، 1998.

القاسمي، علي، **علم اللغة وصناعة المعجم**، الرياض، 1975.

الكراعين، أحمد نعيم، **علم الدلالة بين النظر والتطبيق**، بيروت، 1993.

هليل، محمد حلمي، "الأسس النظرية لوضع معجم المتالازمات اللفظية العربي"، مجلة **المعجمية**، العدد المزدوج: 12-225/13-243، لسنة 1996-1997.

ثانياً: بالفرنسية

ALKALOUTI Maha, *L'Expression idiomatique en tant qu'unité lexicale dans la trilogie de Najib Mahfouz*, Mémoire pour le D. E. A, présenté à l'université Lumière Lyon2, 2001.

DUBOIS J. et C.: *Introduction à la lexicographie: le dictionnaire*, Librairie Larousse, Paris, 1971.

LEHMANN Alise/ Martin- Berthet Françoise , *Introduction à la lexicologie sémantique et morphologie*, DUDON, Paris, 1998.

LEHMANN Alise, « L'Exemple dans le dictionnaire de langue », Revue : *Langue Française*, N° 106, Larousse, 1995.

LYONS John, *Sémantique linguistique*, traduction de J. Duramel et D. Boulonnais, Librairie Larousse, 1990.

MARGARITA Alonso, « Construction d'une base de données des collocations bilingues Français – Espagnol », Revue, Langues, N° 143, Larousse/ VUEF 2001.

MARLEEN Laurens, « La description des collocations et leur traitement dans les textes » , *Romaneske*: 1999(4).

MEL'CUK Igor A. / André Class / Alain Polguère , *Introduction à la Lexicologie Explicative et Combinatoire*, Duculot s. a. 1995, Fond jean- Pâques, 4B-1348 Louvain- la- Neuve.

SAUSSURE Ferdinand De , *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot, 1972.

WOOLDRIDGE Terence Russon , « Naissance et première floraison de l'exemple dans la lexicographie française: Etude historique et typologique », Revue : Langue Française, N° 106, Larousse, 1995.